

هذا القانون مطلوب وسيحمي النواب ويحقق العدالة للمواطنين

فيصل الزامل



الأحد 30/9/2012 المصدر: الأنباء عدد المشاهدات 2349

اضغط هنا لقراءة ملخص الموضوع

بكلم : فيصل الزامل

لا يمكن لأي نائب أن ينجو من وظيفة «مخالص معاملات» ما لم يصدر قانون يمنع قبول أي موظف لوسائل النواب، نعم، لقد تحول نواب ممتازون في المواقف إلى شيء آخر تحت ضغط «معاملات النائب فلان تمشي، وأحنا.. بولباس.. طيب.. تشووفون» فخسروا نوابا كانوا رائعين عندما اخترناهم فوجئنا بانتقالهم إلى حفلة الزعيم التي تخالف حتى طبيعتهم، ولا يمكن لوم مثل هذا النائب وهو يشاهد كيف تمت ترقية موظفين لصالح نائب منافس له تحت ضغط زعيمه، ما تسبب في انتقال الناس إلى ذلك المنافس، لأن النائب الجديد «مسكين.. بعده، ما يشور».

طبعا «منع تلقي المعاملات من النواب» خطوة، يجب أن ترافقها خطوات أخرى، من بينها تطوير النظام الانتخابي الذي كثرت مقترنات الناس الرامية إلى تعديله بسبب تأثيره التخربي على الروح الوطنية وتكريسه للفئوية، وفي اعتقادي فإن مقتراح خمس دوائر بنظام تاريخ الميلاد هو أفضلها حتى الآن، كونه يفتح آفاق التفكير التي يحدها حاليا حد السقف الجغرافي، فتنتقل إلى روح العصر الذي يقدم يوميا مبتكرات غير تقليدية، يجب أن نخرج من شرنقة «خمس، عشر، خمس وعشرين، خمسين».. إلى شيء نوعي، والمرجو ألا يتم الحكم على المقترن المطروح بالطريقة الكويتية «رفض من أول نظرة».. اتركوا مجالا للنقاش والتقييم وادخلوا الملاحظات التي تحقق الهدف، الطريقة المتجلدة «لأ.. لأ.. لأ»، ضيعتنا.

عوده إلى منع تلقي المعاملات من النواب، أذكر أن بعض موظفي البنوك كانوا يتعرضون إلى ضغط اجتماعي من مراجعين، حينما يطلب البنك إحضار كفيل فيصعد المراجع إلى الطابق الثاني ويسحب موظفا من أقاربه بطريقة الإلزام، فلما صدر قرار يمنع الموظفين من القيام بدور الكفيل كان الرابع هو هؤلاء الموظفين قبل غيرهم، في حالة النواب سيكونون هم أسعد الناس بمثل هذا القرار الذي سيحفظ كراماتهم وينفذون من وظيفة «مخالص معاملات»، ويجعل محاسبتهم للوزير متجردة من تأثيرات جانبية، والأهم من ذلك هو النأي بهم عن الشبهات في الضغوط على المشاريع بدعوى غير سلامة، ويبعد عنهم تأثير المتنفذين الذين يستخدمون قدرة النائب على المحاسبة للتربح من ورائه، وطبعا بإفساده، ولكن عندما يعرف جميع موظفي الدولة أن قبولهم معاملة من نائب يضعهم تحت طائلة المساءلة القانونية فسوف يتغير الحال، وإذا قيل إن غير النظيفين سيفتقرون وسائل للتعامل مع هذا المنع فإن الوضع الحالي أسوأ، بينما في حال المنع يكون المجهر مسلطًا على أي محاولة للضغط في وارد المشاريع، وسيشارك الرأي العام في تلك الرقابة، ولن يقاوم صدور هذا القانون إلا فئة التربح من الوضع الحالي الذي يتم فيه قبول طالب بنسبة 72% بينما يرفض زميله بنسبة 88%， هذا الحال مرفوض من الشعب الكويتي، وسيكون تغييره هو أحد مطالب الناس في الانتخابات القادمة، إن شاء الله تعالى.

كلمة أخيرة (توبية):

حاولت زوجة عمر رضي الله عنه أن تتوسط لأحد ولاته عندما غضب على ضعف أدائه.

قالت: يا أمير المؤمنين، فيم وجدت عليه؟

قال: يا عدوة الله، وفيهم أنت وهذا الأمر؟ إنما أنت لعنة يلعب بك، ثم تتركين.